

الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية

نورمان فيركلو

تقدّم هذه الدراسة صورة عامة عن الحيز الذي تحتله اللغة في المجتمع. وهي صورة تحتاج إلى المزيد من التحديد والتفصيل، الأمر الذي يقتضي مناقشة العلاقة بين اللغة والسلطة، واللغة والأيدولوجيا، وهذه هي العناصر الأساسية التي تنطوي عليها رؤيتي لحيز اللغة في المجتمع، حيث أرى أن اللغة متورطة تورطاً عميقاً مع السلطة، وأنها تخوض صراعاً من أجلها، ويتم لها هذا من خلال خصائصها الأيديولوجية.

أما الموضوعات الرئيسة في هذه الدراسة فهي التالية:

- * اللغة والخطاب، فما تحتاجه الدراسة اللغوية النقدية هو تصور اللغة بوصفها خطاباً، حيث تبرز اللغة على أنها ممارسة اجتماعية تحدّها البنى الاجتماعية.
- * الخطاب وأنظمة الخطاب، حيث يتحدّد الخطاب الفعلي بـ أنظمة الخطاب المؤسّسة اجتماعياً، وهي مجموعة من الأعراف المقترنة بالمؤسسات الاجتماعية.
- * الطبقة والسلطة في المجتمع الرأسمالي، إذ تعمل علاقات السلطة في المؤسسات الاجتماعية وفي المجتمع ككل على إضفاء صبغة أيديولوجية تصبغ بها أنظمة الخطاب.
- * جدلية البنى والممارسة، فالخطاب الذي تحدّه البنى الاجتماعية يعود ليمارس آثاره ومفاعيله على هذه البنى، وبذا يسهم في كل من الثبات والتغيّر الاجتماعيين.

مثال :

لقد سبق لي القول إنني سأكرّس هذه الدراسة لمناقشة اللغة والمجتمع بصورة عامة نسبياً. وهي صورة تنأى بدراستنا هذه عن الوضوح والإبانة. ولذا قد يكون من المفيد أن نستعين بمثال ملموس يوفّر

لنا نوعاً من الإيضاح الأولي لبعض الموضوعات الرئيسية التي يمكن أن نرجع إليها لاحقاً. هذا المثال جزء من استجواب في مركز للشرطة، يشتمل على شهادة شهدت سطوفاً مسلحاً ورجل شرطة راح يحثها على تقديم المزيد من المعلومات. ونحن هنا أمام شهادة هزها ما رآته، وشرطي يسألها عما حدث وهو يدون المعلومات التي ينتزعها :

- ١ - الشرطي : هل رأيت من كان في السيارة ؟
- ٢ - الشاهدة : أجل، رأيت وجهه .
- ٣ - الشرطي : وكم تقدرين عمره ؟
- ٤ - الشاهدة : حوالي ٤٥ سنة . كان يلبس ...
- ٥ - الشرطي : وكم طوله ؟
- ٦ - الشاهدة : ستة أقدام .
- ٧ - الشرطي : ستة أقدام. وشعره ؟
- ٨ - الشاهدة : غامق ومجعد . هل سيطول هذا ؟ عليّ أن أحضر الأطفال من المدرسة .
- ٩ - الشرطي : لا ، لن يطول كثيراً . ماذا عن ملابسه ؟
- ١٠ - الشاهدة : بدا وضيعاً بعض الشيء . سروال أزرق، و... أسود
- ١١ - الشرطي : جينز ؟
- ١٢ - الشاهدة : أجل.

كيف لنا أن نصف العلاقة بين رجل الشرطة الذي يجري الإستجواب وبين الشاهدة في مثالنا السابق، وكيف يعبر ما قيل عن هذه العلاقة ؟

إن العلاقة السابقة هي علاقة لا تكافؤ فيها، حيث يُحكم رجل الشرطة قبضته على المنحى الذي يتقدم فيه الاستجواب وعلى إسهام الشاهدة فيه، وهو لا يكلف نفسه مشقة أن يسبغ شيئاً من اللطافة على أسئلته، وهي أسئلة ربما كانت تسبب ألباً بالغاً لشخص شهد لتوه جريمة نكراء. فسؤال الشرطي الأول كان من الممكن أن يطرح في صيغة ملطفة، كأن يسألها : [هل أتيت لك الفرصة لرؤية من كان في السيارة بصورة واضحة؟] بدلاً عن تلك الصيغة المباشرة المكشوفة التي جرت فيها على لسانه. وفي بعض الحالات اختصرت الأسئلة إلى كلمات أو عبارات مقتضبة، مثل [وشعره ؟] في السؤال السابع، و [كم طوله ؟] في السؤال الخامس. ومثل هذه الأسئلة المقتضبة هي أسئلة مغطية لدى قيام شخص بملاء استمارة بدل شخص آخر، شأن رجل الشرطة هنا. واللائق أن طبيعة الموقف الحساسة لم تدفع الشرطي إلى تجاوز السنن المتبعة في ملء الاستمارة. وما يثير الإنتباه أيضاً أن ليس ثمة إقرار بالمعلومات التي توردها الشاهدة أو مصادقة عليها، بل إننا لا نجد ما يعبر عن الإمتنان لهذه المعلومات. وهناك سمة أخرى هي الطريقة التي يتثبت بها المستجوب بما قالته الشاهدة في السؤال السابع. ونلاحظ أخيراً تلك الكيفية التي تُمارس بها السيطرة على مساهمة الشاهدة في السؤال الخامس والحادي عشر، وكذلك في السؤال التاسع حيث يقدم رجل الشرطة جواباً مقتضباً رداً على سؤال الشاهدة عن المدة التي سيستغرقها الإستجواب، دون أن يكثر لمشكلتها، حيث يطرح مباشرة سؤالاً آخر موصداً الباب أمام استفسارها.

أيمكن القول إن هذه الخصائص هي خصائص اعتبارية ؟ ... بمعنى ما، أجل، إنها كذلك، حيث يمكن لهذه الخصائص أن تتباين، بيد أنها، بمعنى آخر، ليست اعتبارية البتة؛ فهذه الخصائص تتحدد

بالشروط الاجتماعية، لا سيما بطبيعة العلاقة بين الشرطة وأفراد «الشعب» في مجتمعنا، والحق أنها شقٌّ من تلك العلاقة. فلو خضعت هذه العلاقة لتغيرات دراماتيكية؛ كأن تنتخب الجماعات المحلية أفراداً منها ليعملوا ضباطاً في الشرطة لمدة ثلاث سنوات يمكن عزلهم بعدها، لكان من المؤكد تماماً أن يعتري التغيير أيضاً خطاب الشرطة / «الشعب». وهذا يلقي الضوء على واحد من الآراء الرئيسية التي أذاع عنها في هذه الدراسة، وهو أن الشروط الاجتماعية تحدّد خصائص الخطاب.

أما الرأي الآخر الذي أذاع عنه، فهو أنه يتعين علينا أن نُعنى بسيرورات إنتاج النصوص وتأويلها، وبالكيفية التي يصوغ بها المجتمع هذه السيرورات المعرفية ومدى صلة هذه الأخيرة، ليس مع النصوص فحسب، بل مع الأعراف الاجتماعية أيضاً. لننظر مثلاً كيف تفسر الشاهدة غياب مصادقة رجل الشرطة على المعلومات التي تزوده بها. فلو صدر شيء ما مشابه في حديث وُدِّي لا اعتبره المشاركون في هذا الحديث كغياب فعلي ومشكلة، أو ربما كدليل على عدم التصديق أو الإرتباك، ويتوقع المرء أن يرى ميزات هذا الغياب الإشكالي وقد تبدّت في السمات الشكلية للنص (على هيئة: «وُجُومٍ حَرَجٍ» أو أمارات تردد). أما في استجواب يجري في مركز الشرطة فلا ينتظر المرء الإقرار بشهادته، ولذا لا يُعتبر غياب هذا الإقرار بمثابة مشكلة بالنسبة لامرئ تألف مع أعراف استجابات من هذا القبيل. وهذا ما تبدو عليه الحالة حقاً مع الشاهدة. فهذا المثال يوضح أن الطريقة التي يُؤوّل بها الناس سمات النصوص تتوقف على الأعراف الاجتماعية، وتتوقف، بمزيد من التحديد، على أعراف الخطاب التي يفترضون أنهم يتبنونها.

غير أنني لا أقتصر في هذه الدراسة على إبراز الكيفية التي يحدّد بها المجتمع استعمالنا للغة، بل أتناول أيضاً الكيفية التي يتحدّد بها المجتمع من خلال اللغة. وهكذا يتمنى المرء، مثلاً، أن يعرف إلى أي مدى يشغل أفراد «الجمهور» المواقع المكرّسة لهم في نظام الخطاب القمعي بصورة سلبية دون مقاومة. والحق أن الشاهدة في مثالنا تبدو مُنصّاعة تماماً. وبقدر الإذعان الذي يبديه الناس في شغلهم مثل هذه المواقع فإنهم يوطّدون من خلال استعمالهم للغة، العلاقات الاجتماعية التي تُحدّد تلك المواقع. وبالعكس، بقدر ما تقاوم الأعراف السائدة ويطنع فيها فإن استعمال اللغة يمكن أن يُسهم في تغيير العلاقات الاجتماعية.

حين ننظر في الأمثلة التي يمكن للناس فيها تأويل سمة من سمات الخطاب وتأويلات متباينة اعتماداً على الأعراف الاجتماعية التي يمارسونها، كمثّل تفسير الشاهدة لعدم الإقرار بشهادتها، فإننا نتساءل هل بوسع الناس مناوأة منظومة معينة من الأعراف بالإلحاح على تأويل تلك السمات وفقاً لمنظومة أخرى؟ ماذا لو حاولنا إعادة كتابة النص بعد أن نضع الشاهدة في موقع المناوئ للأعراف التي يعمّل بها الشرطي، وخاصة فيما يتعلق بعدم الإقرار بالمعلومات التي توردها.

اللغة والخطاب

ما أحاول أن أبينه هنا هو أن تصور اللغة الذي نحتاجه في الدراسة اللغوية النقدية هو تصورها على أنها خطاب؛ أي بوصفها شكلاً من أشكال الممارسة الاجتماعية. والحال أن مصطلح اللغة قد استُخدم بمعانٍ متباينة عدّة، من بينها المعنيين اللذين فرّقت الألسنية بينهما تفريقاً معيارياً، وهما

اللسان والكلام. وهما معنيان لا يكافئ أي منهما ما نعينه بالخطاب، ولكن تناولهما قد يساعد في استجلاء بعض التصورات الخاصة باللغة، وما يختلف به الخطاب عن هذه التصورات.

اللغة والكلام

لقد أضفى كتاب اللغوي السويسري فردينان دو سوسير شهرةً على التمييز بين الكلام واللسان. وما سأشير إليه هو الكيفية التي أوّل بها دو سوسير بوجه عام؛ فأفكاره أقلّ وضوحاً وأقلّ بساطة مما قد توحي به تلك التأويلات، وربما يعود ذلك إلى أن الطبعات المنشورة من كتابه قد جُمعت بعد موته. لقد رأى سوسير إلى اللسان بوصفه نظاماً أو سّنة (كوداً) سابقة على الاستعمال الفعلي للغة، وهو نظام يسري على سائر أفراد الجماعة اللغوية، وهو الجانب الاجتماعي من اللغة بخلاف الكلام الذي يمثل الجانب الفردي منها. فد الكلام، أي ما يُنطق أو يُكتب فعلياً، يتحدّد، بالنسبة ل سوسير، بالخيارات الفردية وحدها، دون الاجتماعية. والألسنيّة، وفقاً لسوسير، معنيّة أولاً باللسان لا بالكلام.

لم يكن غائباً عن سوسير ما يتميّز به الإستعمال اللغوي (الكلام) من تنوع واسع، غير أن الأهمية التي أسبغتها اللسانيات الاجتماعية الحديثة على هذا التنوع هي التي فعلت ما فعلت من تقويض لتصوّر الكلام لدى سوسير. فقد أظهرت اللسانيات الاجتماعية أن هذا التنوع ليس نتاجاً للإختيارات الفردية، كما رأى سوسير، بل نتاجاً للتمييز الاجتماعي؛ فاللغة تتنوع بتنوع الهويات الاجتماعية الخاصة بالبشر في تفاعلاتهم، وتنوع غاياتهم المحدّدة اجتماعياً، ومحيطهم الاجتماعي... إلخ، الأمر الذي يجعل تصوّر سوسير الفردي ل الكلام تصوراً قاصراً، ويدفعني إلى إشار مصطلح الخطاب ملتزماً برأي مفاده أن استعمال اللغة يحدّده المجتمع.

لكن، ماذا عن اللسان؟ رأى سوسير إلى اللسان بوصفه شيئاً موحداً، مُتجانساً يشمل المجتمع برمته. فهل ثمة «لغة» بهذا المعنى الموحد المتجانس؟ لا شك في أن عدداً كبيراً من الناس يتكلمون ويتصرفون وكأنّ ثمة شيئاً من هذا القبيل؛ فعبارة «اللغة الإنكليزية»، أو «الإنكليزية»، لا تشكل مشكلة بالنسبة لأيّ منّا، وهناك جيش من المتخصصين الذين يُدرّسون «الإنكليزية»، ويلقون المحاضرات عن «الإنكليزية»، ويضعون لها القواعد والمعاجم، وهو ما يسري أيضاً على اللغة «الألمانية»، أو «الروسية»، أو «الفرنسية»... إلخ.

وثمة من عرف اللغة تعريفاً فكهاً بأنّها «لهجة ذات جيش وأسطول»، إلا أن هذه الفكاهة تنطوي على الجدّ. فالجُوش والأساطيل الحديثة مِيزَةٌ للدولة القومية، وكذلك التوحيد الألسني أو إضفاء الطابع الرسمي والمعيارى على اللغة التي تتكلمها مناطق واسعة محدّدة سياسياً، مما يجعل الكلام على «الإنكليزية» أو «الألمانية» أمراً ذا معنى. فعندما يتكلم الناس عن «الإنكليزية» في بريطانيا مثلاً، يكون المقصود هو «الإنكليزية الرسمية» البريطانية، أي ذلك الضرب الرسمي المعيارى من الإنكليزية البريطانية. وانتشار هذا الضرب الرسمي المعيارى في سائر الميادين العامة المهمة ومكانته المرموقة بين غالبية السكان، هو إنجاز حققه إضفاء الطابع الرسمي المعيارى، بوصفه جزءاً من سيرورة

التوحيد الإقتصادي والسياسي والثقافي لبريطانيا الحديثة. ومن هذا المنظور تظهر «الإنكليزية» وسائر «اللغات» الأخرى بوصفها نتاجاً للشروط الاجتماعية الخاصة بحقبة تاريخية معينة. غير أن مفهوم اللسان لدى سوسير لا يتسم بأية خصوصية تاريخية؛ كما لو أنّ الجماعات اللغوية كلها أياً كانت شروطها الاجتماعية تملك ألسنتها، وامتلاك لسان بالنسبة لسوسير هو شرط لامتلاك لغة. بل إنّ سوسير يفترض أن الأفراد في الجماعة اللغوية لديهم فرص متكافئة للوصول إلى لسان هذه الجماعة والتمكّن منه. والحال أنّ فرص الوصول والتمكّن من اللغات الرسمية ليست متكافئة. واللافت في مفهوم اللسان السوسيري، وفي الإستعمالات المماثلة لمفهوم اللغة لدى الألسنيين الناطقين بالإنكليزية، هو تشابهه مع البلاغة التي يُقدّم بها إضفاء الطابع الرسمي المعياري على اللغة. فالإنتشار الفعلي للغة الرسميّة بين السكان وفي ميادين استعمالها يشكل واحداً من أوجه إضفاء الطابع الرسمي المعياري؛ أمّا المزايم البلاغية التي تُطلق دفاعاً عن اللغة الرسميّة؛ حيث يقال إنّها لغة الناس جميعاً وإنّ ما من شخص إلاّ ويتداولها وينظر إليها بإجلال... الخ، فتشكل وجهاً ثانياً. وما ترمي إليه مثل هذه المزايم هو أنّ تحيل اللغات الرسمية إلى لغات قومية أسطورية. فمن بين الضرورات السياسية لبناء الدولة القومية وترسيخها حيازة مؤسساتها الموحّدة على المشروعيّة بين جمهور الناس، وغالباً ما يقتضي كسب المشروعيّة هذا مثل هذه البلاغات. لست أُلح هنا إلى أنّ سوسير والألسنيين الآخرين شرعوا عمداً في إعادة إنتاج أسطورة ذات دوافع سياسية في نظريتهم الألسنية. ولكن، هل هي مصادفة أن انبعاث مفهوم اللسان قد برز إبان عهدٍ بلغت فيه أسطورة اللغة القومية أوجها، مع مُنقلب القرن العشرين؟

والسؤال الآن هو ما علاقة كل هذا بعزمي على التركيز على مفهوم الخطاب. الحق أنّ هذه العلاقة تنبع من أنني أرفض ذلك التركيز السوسيري على اللغة بوصفها نقيضاً للإستعمال اللغوي؛ كما تنبع أيضاً من أنني أرفض ذلك التصرّو الفرّداني عن الإستعمال اللغوي الذي ينطوي عليه مفهوم الكلام. وأنا أرى أن الإلحاح ينبغي أن يكون على الإستعمال اللغوي؛ شريطة أن يفهم هذا الإستعمال اللغوي بوصفه محدداً اجتماعياً، أي بوصفه خطاباً. بيد أن هنالك شقاً من التمييز السوسيري بين اللسان والكلام هو تمييز عام بين الأعراف الاجتماعية الضمنية وبين الإستعمال الفعلي، وهو تمييز سوف أبقى عليه إنما بتعابير مختلفة. فأنا لا أفترض (كما يفترض اللسان) أن الأعراف موحدة ومتجانسة؛ بل أرى، على العكس، أنها تتميز بالتنوع وبالصرع من أجل السلطة. والحق أن اتساع مدى التجانس، كما هو الأمر بالنسبة لإضفاء الطابع الرسمي المعياري، هو أمر يفرضه أولئك الذين يسكون بزمام السلطة.

الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية

قلت إنني أرى إلى اللغة بوصفها خطاباً؛ أي بوصفها «شكلاً من أشكال الممارسة الاجتماعية»، فما معنى هذا؟ يعني هذا أولاً أن اللغة جزء من المجتمع، وليست خارجة بأي حال من الأحوال. ويعني ثانياً، أن اللغة سيرورة اجتماعية. وثالثاً، أن اللغة سيرورة مشروطة اجتماعياً؛ أي مشروطة بالجوانب

غير اللغوية من المجتمع. وسوف أناقش هذه المعاني تباعاً.

من الشائع أن نجد في المقررات التي تتناول اللغة فصلاً عن العلاقة بين اللغة والمجتمع، وكأنهما كيانات مستقلتان حدث أن ارتبطتا مصادفة. والحال أن ليس ثمة علاقة خارجية بين اللغة والمجتمع، بل علاقة داخلية جدلية. فاللغة جزء من المجتمع؛ بمعنى أن الظواهر اللغوية هي ظواهر اجتماعية من طراز خاص، والظواهر الاجتماعية هي (جزئياً) ظواهر لغوية.

فالظواهر اللغوية ظواهر اجتماعية من حيث أنه كلما نطق الناس أو أنصتوا أو كتبوا أو قرأوا فهم يفعلون ذلك بطرائق تتحدد اجتماعياً ولها آثارها الاجتماعية. وحتى عندما يعي الناس فرديتهم ويحسبون أنهم في منأى عن المفاعيل الاجتماعية، «في كنف الأسرة» مثلاً، فإنهم، على الرغم من ذلك، يستعملون اللغة بطرائق تخضع للأعراف الاجتماعية. كما أن طرق استعمالهم للغة في أكثر لقاءاتهم حميمية وخصوصية لا تتحدد اجتماعياً من خلال علاقات الأسرة الاجتماعية فحسب، بل لها آثارها الاجتماعية من حيث ترسيخ هذه العلاقات أو تغييرها فعلاً.

والظواهر الاجتماعية، من جهة أخرى، هي ظواهر لغوية بمعنى أن النشاط اللغوي الذي يجري في السياق الاجتماعي (شأن كل نشاط لغوي) ليس مجرد انعكاس للسيرورات والممارسات الاجتماعية أو تعبيراً عنها، بل هو جزء من هذه السيرورات والممارسات. فالخلاف، مثلاً، على معنى التعابير السياسية هو مظهر مألوف ودائم في السياسة. ويختلف الناس أحياناً حول معاني مصطلحات مثل الديمقراطية والتأميم والإمبريالية والإشتركية والتحرير والإرهاب. وغالباً ما يستعملون الكلمات بمعانٍ تتباين، أو تتعارض إلى هذا الحد أو ذاك، مع ما يرمون إليه. ومن السهل أن نجد أمثلة على ذلك في الحوارات بين قادة الأحزاب السياسية، أو بين دولة عظمى وأخرى. وتعتبر مثل هذه الخلافات في بعض الأحيان مجرد خطوة تمهيدية للسيرورات أو الممارسات السياسية كما تعتبر في أحيان أخرى نتيجة لها. أما بالنسبة لي فهي ليست كذلك؛ إنها السياسة، فالسياسة تكمن جزئياً في هذه الخلافات وفي الصراعات التي تظهر في اللغة وعلى اللغة.

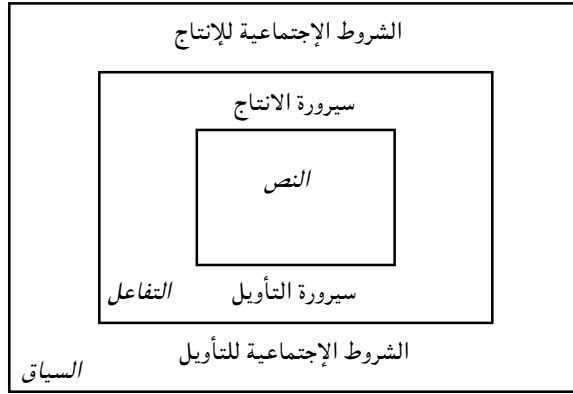
بيد أن الأمر ليس مجرد علاقة تناظر «بين» اللغة والمجتمع بوصفهما وجهين متكافئين لكل مفرد. فالكل هو المجتمع، واللغة جدلية من جدائل اجتماعي؛ وفي حين أن الظواهر اللغوية هي ظواهر اجتماعية، فإن الظواهر الاجتماعية ليست ظواهر لغوية تماماً؛ وإن تكن هذه الظواهر (كظاهرة الإنتاج الإقتصادي، مثلاً) تمتلك بوجه عام عنصراً لغوياً أساسياً كثيراً ما قُلل من شأنه.

لنلتفت الآن إلى المعنى الثاني حيث تعتبر اللغة ممارسة اجتماعية؛ أي سيرورة اجتماعية، وبتناوله من خلال النظر في ما يميّز بين الخطاب والنص. ومصطلح النص هو مصطلح سأتكئ عليه كثيراً، شأن اللغوي مايكل هاليدي، للدلالة على النصوص المكتوبة و«النصوص المنطوقة»؛ والنص المنطوق هو ببساطة ما يُقال في قطعة من خطاب منطوق، غير أنني سوف أستخدمه بوجه عام للتدليل على التمثيل الكتابي لما يُقال.

والنص نتاج وليس سيرورة؛ بمعنى أنه نتاج لسيرورة إنتاج النص. أما مصطلح الخطاب فأستخدمه

للإشارة إلى كامل سيرورة التفاعل الاجتماعي التي لا يشكل النص سوى جزء منها. فسيرورة التفاعل الاجتماعي هذه تشتمل، بالإضافة إلى النص، على سيرورة الإنتاج التي يكون النص نتاجاً لها، وعلى سيرورة التأويل التي يكون النص مرجعها. وهذا ما يجعل تحليل النص جزءاً واحداً فحسب من تحليل الخطاب الذي يشتمل أيضاً على تحليل السيوروتين الإنتاجية والتأويلية. فمن منظور تحليل الخطاب يمكن أن نعتبر السمات الشكلية للنص آثاراً لسيرورة الإنتاج، من جهة، ومُشعراتٍ في سيرورة التأويل، من جهة أخرى. ولسيرورتي الإنتاج والتأويل خاصية بارزة تتمثل في انطوائهما على تفاعل بين خصائص النصوص ودائرة واسعة مما أدعوه «موارد أعضاء المجتمع» القائمة في رؤوسهم والتي يعتمدون عليها في إنتاج النصوص أو تأويلها؛ ومن بين هذه الموارد معرفتهم باللغة، وتمثيلاتهم للعالم الطبيعي والعالم الاجتماعي اللذين يعيشون فيهما، وكذلك قيمهم واعتقاداتهم وافتراضاتهم وهلمجراً.

غير أن تناول سيرورتي الإنتاج والتأويل لا يمكن أن يكون كاملاً إذا ما تجاهل الكيفية التي تتحدد بها هاتان السيوروتان اجتماعياً، وهذا ما يصل بنا إلى المعنى الثالث الذي تنطوي عليه رؤية اللغة بوصفها ممارسة اجتماعية؛ أي بوصفها مشروطة بالجوانب الأخرى، غير اللغوية، من المجتمع. إن «موارد الأعضاء» التي يعتمد عليها الناس في إنتاج النصوص وتأويلها هي موارد معرفية بمعنى أنها قائمة في أذهان الناس، بيد أنها موارد اجتماعية أيضاً من حيث أن لها جذوراً اجتماعية؛ فهي تتولد اجتماعياً، وتتوقف طبيعتها على العلاقات والصراعات الاجتماعية التي تولدها، فضلاً عن أنها تتوزع وتنقل اجتماعياً بشكل غير متكافئ. والحال أن الناس يُدوتون ما يُنتج اجتماعياً ويوضع في متناولهم، ويستعملون «موارد الأعضاء» المُدوّتة هذه كي ينخرطوا في ممارساتهم الاجتماعية، بما فيها الخطاب. وهذا ما يمنح القوى التي تصوغ المجتمعات موطئ قدم هاماً وحيوياً في النفس الفردية، مع أن فاعلية موطئ القدم هذا تعتمد على اختجابه عموماً. وعلاوةً على هذا، فإن التحديد الاجتماعي لا يطال طبيعة هذه الموارد المعرفية فحسب، بل يطال شروط استعمالها أيضاً. ومثال على ذلك أن الإستراتيجيات المعرفية التي يتوقعها المرء عادة ما تتباين لدى قراءة قصيدة عنها لدى قراءة مجلة إعلانات. ومن المهم أن تؤخذ مثل هذه التباينات بعين الاعتبار حينما يُحلّل الخطاب من منظور نقدي. يشتمل الخطاب، إذن، على شروط اجتماعية يمكن أن ندعوها بشروط الإنتاج الاجتماعية وشروط التأويل الاجتماعية. وعلاوةً على ذلك، فإن هذه الشروط الاجتماعية ترتبط مع ثلاثة «مستويات» متباينة من التنظيم الاجتماعي؛ هي مستوى الموقع الاجتماعي، أو المحيط الاجتماعي المباشر الذي يجري فيه الخطاب؛ ومستوى المؤسسة الاجتماعية التي تشكل منبتاً واسعاً للخطاب؛ ومستوى المجتمع ككل. ما أقترحه، بإيجاز، هو أن هذه الشروط الاجتماعية تصوغ «موارد الأعضاء» التي يستخدمها الناس في الإنتاج والتأويل، والتي تصوغ بدورها الكيفية التي تُنتج بها النصوص وتؤول. (انظر الشكل ١).



الشكل (١) : الخطاب بوصفه نصاً، وتفاعلاً، وسياًقاً.

وهكذا حين يرى المرء إلى اللغة بوصفها خطاباً أو ممارسة اجتماعية، فهو لا يلزم نفسه بتحليل النصوص فحسب، ولا بتحليل سيرورتي الإنتاج والتأويل فقط، بل بتحليل العلاقة بين النصوص وسيروراتها وشروطها الاجتماعية، سواء كانت شروط سياق الموقع الاجتماعي المباشرة أو شروط البنى المؤسساتية والاجتماعية الأبعد، أي بتحليل العلاقة بين النصوص والتفاعلات والسياقات، وهي المصطلحات الواردة في الشكل (١). وبالتوافق مع أبعاد الخطاب الثلاثة هذه، سأميز ثلاثة أبعاد، أو ثلاث مراحل من التحليل النقدي للخطاب:

* **الوصف** : وهي المرحلة التي تعنى بخصائص النص الشكلية.

* **التأويل** : ويعنى بالعلاقة بين النص والتفاعل، حيث يُرى النص بوصفه نتاجاً لسيرورة الإنتاج، وبوصفه مرجعاً في عملية التأويل؛ ويلاحظ هنا أنني أستعمل مصطلح التأويل للإشارة إلى كل من السيرورة التفاعلية ومرحلة من مراحل التحليل.

* **التفسير** : ويعنى بالعلاقة بين التفاعل والسياق الاجتماعي، حيث التحديد الاجتماعي لسيرورتي الإنتاج والتأويل، ومفاعيلهما الاجتماعية.

والحق أن هذه المراحل الثلاث هي جوانب من الإجراءات التي يتبعها التحليل النقدي للخطاب. ويمكن أن نشير لما يجري في كل مرحلة من هذه المراحل بوصفه «تحليلاً»، ولكن ينبغي أن ننوه إلى أن طبيعة «التحليل» تتغير تبعاً لانتقال المرء من مرحلة إلى أخرى. فالتحليل يكون في مرحلة الوصف مختلفاً عنه كثيراً في مرحلتي التأويل والتفسير. ففي حالة الوصف يُنظر إلى التحليل عموماً بوصفه مسألة تعيين لسمات النص الشكلية و «تسمية» لها بمقولات من ضمن إطار وصفي. أما «موضوع» الوصف، أي النص، فكثيراً ما ينظر إليه على أنه متعين سلفاً. غير أن الخطاب المنطوق، بصورة خاصة، يبين أن هذا الكلام خادع؛ فهو يوهم أن على المرء أن ينتج «النص» من خلال

التمثيل الكتابي للنطق، بيد أن هنالك أشكالاً شتى من الطرق التي قد يستخدمها المرء ليمثل كتابياً أي مقدار من النطق، والطريقة التي يؤول بها المرء النص لا يمكن إلا أن تؤثر في الكيفية التي يمثل المرء بها النص كتابياً.

وكذلك الأمر في مرحلتي التأويل والتفسير، إذ لا يمكن فهم التحليل بكونه تطبيق إجراء على «موضوع» حتى إذا تحفظنا على هذا الأخير. ومن دون شك أن ما يحلله المرء لا ينحصر ضمن إطار ضيق؛ فهو في حالة التأويل تحليل السيرورات المعرفية للمشاركين، وهو في حالة التفسير تحليل العلاقة بين الأحداث الاجتماعية العابرة (التفاعلات)، والبنى الاجتماعية الأكثر ثباتاً التي تُشكّل هذه الأحداث وتتَشكّل بها. وفي الحالتين، يكون المحلل في موقع من يقدم، بالمعنى الواسع للكلمة، تأويلات لعلاقات معقدة غير منظورة. فالوصف، في نهاية الأمر، يرتكز على «تأويل» المحلل بقدر ارتكاز تمثيل النطق كتابياً على تأويل النص، بمعناه الواسع الذي استخدمته آنفاً. فما «يراه» المرء في نص وما يعتبره خليقاً بالوصف وما يتخيره لإبرازه في الوصف يرتكز جميعه على الكيفية التي يؤول بها النص. غير أن هنالك ميلاً وضعياً لاعتبار نصوص اللغة «موضوعات» يمكن وصف خصائصها الشكلية بشكل ميكانيكي من غير تأويل. لكن، ليحاولوا ما شاء لهم، إذ لا يستطيع المحللون ألا ينخرطوا في الإنتاج الإنساني بطريقة إنسانية، وبالتالي بطريقة تأويلية.

اللغة اللفظية واللغة البصرية

وعلى الرغم من أن مركز الإهتمام الأول في هذه الدراسة هو الخطاب الذي يشمل النصوص اللفظية، فإن حصر فكرة الخطاب داخل النطاق اللفظي هو أمر أبعد ما يكون عن الواقع. وحتى لو كانت النصوص نصوصاً لفظية أساساً، أعنى النصوص المنطوقة بصورة خاصة، فإنّ الكلام متضافر مع الصورة البصرية وتعابير الوجه والحركة، والوقفة حدّ أنه لا يمكن فهمه كما ينبغي دون الإحالة إلى هذه «الإضافات». وسندعوها جملة بـ الصور البصرية إذ أن المحلل يدركها بصرياً. وقد تساعد الصورة البصرية المترافقة مع الكلام في تحديد معناه، لتتأمل مثلاً تكلف الإبتسام الذي قد يقلب تساؤلاً يبدو بريئاً في الظاهر إلى سخرية بذيئة. ولنتأمل الصور البصرية التي قد يُستعاض بها عن الكلام بوصفها بديلاً مقبولاً بكل ما للكلمة من معنى؛ كهزّ الرأس والإيماء به وهزّ الكتفين للإجابة بـ نعم أو لا أو لا أعرف، وهي جميعاً أمثلة شائعة معروفة.

وحيثما نستعرض المواد المكتوبة والمطبوعة والمتلفزة والمصورة سينمائياً تكون دلالة الصورة أكثر وضوحاً. والحق، إن التناقض التقليدي بين اللغة المنطوقة واللغة «المكتوبة» قد تجاوزته الوقائع، أما المصطلح الأكثر جدوى في المجتمع الحديث فهو اللغة المنطوقة التي تقف قبالة اللغة البصرية. ومن المعروف تماماً أن الصورة الفوتوغرافية، مثلاً، كثيراً ما تكون لها في فهم «رسالة» تحقيق صحفي، أهميتها التي تعادل أهمية التحقيق اللفظي نفسه، وكثيراً ما تعمل الصور مع «الألفاظ» بطريقة مشتركة متضافرة تستغل على إمكانية فك ارتباطهما. وعلاوة على ذلك، فإنّ دلالة المجاز الصوري الاجتماعية النسبية تزداد بشكل دراماتيكي، ولنتذكر مثلاً إلى أية درجة تُستغل الصور البصرية من

قبل واحد من أكثر ألوان الخطاب الحديث انتشاراً وشعبية، ألا وهو الإعلان. ولهذه الأسباب جميعاً، فإنني سأبني دلالات واسعة غير مقيّدة للخطاب والنص. وإذا ما كان الإهتمام سيتركز أساساً على العنصر اللفظي، كما قلت من قبل، إلا أنني لن أتوانى عن إبراز أهمية الصور البصرية.

الخطاب وأنظمة الخطاب

ينظر هذا الجزء في وجه من أوجه شروط الخطاب الاجتماعية وتحدهه بالبنى الاجتماعية، أي كيفية تحدد الخطاب الفعلي بأعراف الخطاب الضمنية. فأنا أرى إلى هذه الأعراف على أنها تتجمع في منظومات أو شبكات أدعواها بـ أنظمة الخطاب، وهو المصطلح الذي استخدمه ميشيل فوكو. وفضلاً عن ذلك، فإن أعراف الخطاب وأنظمتها هذه تجسد إيديولوجيات معينة.

ولمصطلحي الخطاب والممارسة ميزة نستطيع أن ندعوها «التباساً موقفاً»، حيث يمكن لكليهما أن يشيرا إما إلى ما يقوم به الناس في مناسبة خاصة، أو إلى ما يقومون به عادة حين ينخرطون في نوع معين من المناسبات. أعني، أنه يمكن لكليهما أن يشيرا إما إلى الفعل الاجتماعي، أو إلى الأعراف المتبعة. والإلتباس موفق هنا لأنه يساعد في إبراز الطبيعة الاجتماعية للخطاب والممارسة، إذ يشير إلى أن الحالة الخاصة تنطوي دوماً على أعراف اجتماعية، فأى ممارسة أو خطاب ينطوي على أنماط خطاب أو ممارسة متعارف عليها. كما يشير الإلتباس أيضاً إلى الشروط الاجتماعية المسبقة للفعل الاجتماعي الذي يقوم به أشخاص معينون، فالفرد لا يمكنه أن يفعل إلا بقدر ما هناك من أعراف اجتماعية ليقوم بالفعل من داخلها. وثمة شق تنطوي عليه فكرة الممارسة الاجتماعية وهو أن الناس مخولون من خلال كونهم مقيدين. فهم مخولون للقيام بفعل ما شريطة أن يقوموا به داخل الحدود الرادعة لأنماط الممارسة أو الخطاب. غير أن هذا يجعل الممارسة الاجتماعية تبدو أكثر صلابة مما هي عليه في الواقع. فأن يكون المرء مقيداً لا يحول دون أن يكون مبدعاً، وهذا ما سأتطرق إليه في آخر هذه الدراسة.

أما مصطلح الخطاب فأستخدمه للإشارة إلى الفعل الخطابى، أي إلى الكلام أو الكتابة الفعليين، شأنه شأن مصطلح الممارسة الذي أستخدمه بطريقة موازية. فمن الممكن لهذا المصطلح أن يستخدم، بوجه عام، للإشارة إلى الفعل الخطابى، أو إلى حالات محددة (خطاب ما، أو ممارسة ما). كما أستخدم مصطلح الخطاب أيضاً في الإشارة إلى عرف ما، أو نمط من أنماط الخطاب (كخطاب الاستجواب الذي تقوم به الشرطة)، وذلك حين لا يكون ثمة خطر الإلتباس. أما إذا كان المعنى ملتبساً، فإنني أستخدم عوضاً عنه نمط الخطاب، أو أعراف الخطاب.

أشرت سابقاً إلى أنه حتى التفاعلات الحميمة والخصوصية التي تجري في كنف الأسرة تتحدد اجتماعياً. تأمل في أكثر خطاباتك شخصية وفردية وخطاب الناس المقربين منك. هل توافق حتى في هذه الحالة على الزعم القائل بأن الخطاب ينطوي دوماً على أعراف الخطاب؟

إن الخطاب والممارسة ليسا مقيدين بأنماط الخطاب والممارسة المتنوعة المستقلة، بل بالشبكات المتبادلة الإعتماد والتي يمكن أن ندعوها بـ «الأنظمة»: أي أنظمة الخطاب والأنظمة الاجتماعية.

والنظام الاجتماعي هو أكثر الإثنين شمولاً. فنحن على الدوام نختبر المجتمع والمؤسسات الاجتماعية المتنوعة التي نعمل ضمنها بوصفها ذات حدود واضحة متعينة، ومقسمة بنبويًا إلى مجالات مختلفة من الفعل الاجتماعي وأنماط مختلفة من الوضعيات، لكل منها نمطه المرتبط به من أنماط الممارسة. أما مصطلح النظام الاجتماعي فأستخدمه للإشارة إلى مثل هذا التقسيم النبوي لـ «الحيز» الاجتماعي الخاص إلى مجالات متنوعة مقترنة مع أنماط متنوعة من الممارسة. وما سادعوه بـ أنظمة الخطاب هي في الواقع نظام اجتماعي ينظر إليه على وجه التحديد من منظور الخطاب؛ أي من حيث أنماط الممارسة التي قسم إليها الحيز الاجتماعي بنبويًا والتي يصادف أن تكون أنماطاً من الخطاب. وهذا يوضحه الشكل (٢).

النظام الاجتماعي	نظام الخطاب
أنماط الممارسة	أنماط الخطاب
الممارسات الفعلية	الخطابات الفعلية

الشكل (٢) الأنظمة الاجتماعية وأنظمة الخطاب

ذكرت آنفاً أن الأنظمة الاجتماعية هي أنظمة بنائية؛ بمعنى أنها تختلف من حيث أنماط الممارسة التي تشتمل عليها، وتختلف أيضاً في الكيفية التي ترتبط بها هذه الأنماط مع بعضها البعض وفي كيفية بنائها. وكذلك شأن أنظمة الخطاب التي تختلف من حيث أنماط الخطاب وطريقة بنائها. فمثلاً نجد «المحادثة» من حيث هي نمط خطاب في أنظمة خطاب متنوعة، وتقترب بمؤسسات اجتماعية متنوعة. وهذه واقعة تستحق الإهتمام بحد ذاتها. غير أن ما يثير الإنتباه أكثر هو فهم الكيفية التي تختلف بها أنظمة الخطاب من حيث العلاقة (أي، علاقة تكامل أو تعارض أو إقصاء متبادل وما شابه) بين المحادثة وأنماط الخطاب الأخرى. وعلى سبيل المثال، ليس للمحادثة دور يذكر «في مسرح أحداث» الدعاوى القانونية، ولكن قد يكون لها دور ذو أهمية كبيرة «خارج مسرح الأحداث» في الصنف غير الرسمية بين جهة الإدعاء ومحامي الدفاع. وقد يكون للمحادثة في مجال التعليم، من جهة أخرى، أدوار مصادق عليها ليس قبل بدء المعلمين الدروس رسمياً أو بعدها فحسب، بل من حيث أنها شكل من أشكال النشاط المغروس داخل خطاب الحصة الدراسية.

وبالإضافة إلى نظام خطاب المؤسسة الاجتماعية الذي يبني خطابات أساسية بطريقة معينة، يمكن أن نشير إلى نظام خطاب المجتمع ككل، والذي يبني أنظمة خطاب المؤسسات الاجتماعية المتنوعة بطريقة معينة. أما كيف تبني الخطابات في نظام خطاب معين وكيف تتغير البنى مع مرور الزمن، فتتحدد بتغير علاقات السلطة على مستوى المؤسسات الاجتماعية أو المجتمع. فالسلطة في هذه المستويات تشتمل على قدرة السيطرة على أنظمة الخطاب؛ وأحد جوانب هذه السيطرة هو الجانب الأيديولوجي الذي يضمن أن تكون أنظمة الخطاب متناغمة أيديولوجياً على الصعيد الداخلي، أو أن تكون متناغمة مع بعضها البعض على المستوى المجتمعي.

لنربط ما تقدم مع مثال الإستجواب الذي طرحناه سابقاً. فالإستجواب هو خطاب (أو بمزيد من الدقة جزء من خطاب) يرتكز على نمط خطاب واحد لاستجوابات الشهادة، أو على وجه التحديد هو مرحلة أو حلقة من جمع المعلومات لنمط كهذا من الخطاب. وتبدو العلاقة في مثالنا بين الأعراف والممارسة، وبين أنماط الخطاب والخطاب، علاقة مباشرة متمسكة بالعرف تماماً؛ وتتبادر إلى الذهن السمات التي أشرت إليها سابقاً حيث يمكن التنبؤ بها في نمط كهذا. ونمط الخطاب هو عنصر في نظام الخطاب مقترن مع دائرة الشرطة بوصفها مؤسسة اجتماعية. وهو يتباين عن أنماط الخطاب الأخرى مثل خطاب الإعتقال أو خطاب اتهام مشتبه به، وتباين هذه الحلقة أيضاً عن الحلقات الأخرى في خطاب إستجواب الشاهد من مثل التحقيق أو التساؤل بغية التأكد من مدى صحة قصة ما. وعلى الرغم من أن تحديد نمط / أنماط الخطاب الملائم / الملائمة للإرتكاز عليه / عليها في حالة معينة هو امتياز مقصور على الطرف المشارك الأكثر قوة، كما هو حال رجل الشرطة في مثالنا، إلا أن إمكانية الاختيار تضع جميع المشاركين في موقع القرار والتحديد في نظام الخطاب وفي النظام الإجتماعي لعمل رجال الشرطة. كما أنها تضع جميع المشاركين في موقع التحديد من حيث أنها إجراء من بين عدد من الإجراءات للتعامل مع الحالات المختلفة، والتي تتشكل عبر سلسلة من أنماط الخطاب في ترتيب محدد؛ فجمع المعلومات، مثلاً، قد يتبع به التحقيق الذي قد يتسبب بالاتهام. وهكذا نجد أنه حتى مقطع صغير كهذا الإستجواب لا يقتضي مجرد نمط خطاب معين، بل يقتضي ضمناً نظام خطاب.

إذن، في الزعم أن الخطاب يرتكز على أنماط الخطاب (وأن الممارسة ترتكز على أنماط الممارسة)، كنت أحاول تجنب أي إيحاء بأن ثمة علاقة ميكانيكية بينهما. وعلى الرغم من أنه ينبغي أن نملك أعرافاً كي نتمكن من الإنخراط في الخطاب، إلا أن هذا الأخير ليس مجرد تحقق أو تطبيق للسابق. والحق أنه يمكن لخطاب معين أن يرتكز تماماً على نمطين أو عدة أنماط من الخطاب، كما أن الطرق الممكنة التي قد تتركب منها من حيث المبدأ أنماط الخطاب هي طرق لا حصر لها. إذن، بدلاً من مجرد التحقق الميكانيكي علينا أن ننظر إليه بوصفه امتداداً عبر تركيب إبداعي للمرجعيات الموجودة فعلاً، كما ينبغي أن ننظر إلى الحالات التقليدية لارتكاز الخطاب على نمط خطاب واحد، كما في مقطع الاستجواب، بوصفها حالات محدودة أكثر من كونها قاعدة.

تأمل مثلاً في مكان عملك أو دراستك الحالي أو السابق من حيث ممارساته الإجتماعية وبوصفها نظاماً اجتماعياً ونظام خطاب. دون بعض أنماط الممارسة الرئيسة، وحاول أن تتحقق من كيفية إفرادهم عن بعضهم البعض، ربما من حيث أنواع الموقف أو المشارك الذي يقترن معه هذا النمط من الممارسة أو ذاك. وتحقق إلى أي مدى تكون هذه الممارسات خطابية وإلى أي مدى تكون غير خطابية؟

الطبقة والسلطة في المجتمع الرأسمالي

يوسع هذا الجزء النقاش حول شروط الخطاب الإجتماعية على المستويين الإجتماعي والمجتمعي، ويقترح كيفية تحدد الخطاب بالبنى الإجتماعية في هذه المستويات. فعلاقات السلطة في مؤسسات

اجتماعية معينة وفي المجتمع ككل تحدد الطريقة التي تبنى فيها أنظمة الخطاب والأيدولوجيات التي تجسدها هذه الأنظمة. وبناءً عليه يتوجب علينا أن نكون بالغي الدقة في تحليل اللغة النقدي حين تناولنا خصائص المجتمع والمؤسسات التي نعني بها. في ما يلي، وإن كان بشكل تخطيطي، سأعرف بعض الخصائص والنزعات البنائية الأساسية في المجتمع البريطاني؛ وهي خصائص واضحة أيضاً في المجتمعات الرأسمالية المماثلة. ومن ثم سأشير إلى الطرق التي يبدو أن هذه السمات تحدد بها ميزات الخطاب في المجتمع البريطاني الحديث. أعود وأشدد على أن التأويل الذي أقدمه للمجتمع البريطاني ليس تأويلاً حياً؛ إذ ليس ثمة تأويل حيادي، بل إنه تأويل يعكس خبرتي وقيمي والتزاماتي السياسية الخاصة.

إن الطريقة التي ينظم بها مجتمع ما إنتاجه الإقتصادي، وطبيعة العلاقات التي تترسخ في عملية الإنتاج بين الطبقات الاجتماعية هي سمات بنائية أساسية تحدد السمات الأخرى. فالإنتاج في المجتمع الرأسمالي هو في المقام الأول إنتاج بقصد الربح الخاص من السلع؛ مثلاً السلع التي تباع في السوق، وذلك من حيث اختلافه عن إنتاج السلع بقصد الإستهلاك المباشر من قبل منتجها. والعلاقة الطبقيّة التي يعتمد عليها شكل الإنتاج هذا هي علاقة بين الطبقة (الرأسمالية) التي تملك وسائل الإنتاج والطبقة (العاملة) التي ترغم على بيع قوة عملها للعمل لدى الرأسماليين مقابل مقاضاة أجر يبقوهم على قيد الحياة.

ولكن، أليس هناك عدد كبير من الناس هم على علاقة تماسية عرضية إلى حد ما مع عملية الإنتاج هذه أكثر من كونهم منخرطين فيها؟ يبدو أن هذا الأمر ينطبق على تزايد العاملين في الصناعة «الخدمية» و«الترفيه» وتزايد فئات العمال «المهنيين» وما إلى ذلك. وبالطبع يشكل بعض هؤلاء الناس طبقات صغيرة؛ فبعضهم (العمال المهنيون، مثلاً) ينسبون أساساً إلى «الطبقة الوسطى» أو الطبقة البرجوازية الصغيرة. وسأشير بشكل فضفاض نسبياً إلى «طبقة متوسطة»، ولكن سأعتبر أيضاً أن الطبقة العاملة في بريطانيا الحديثة معقدة داخلياً فهي تشمل عمال قطاع «الخدمات» و«الترفيه» و«التقنية» ومجموعات أخرى من العمال، إضافة إلى «نواة» العمال الذين ينتجون السلع.

السلطة الإقتصادية وسلطة الدولة والسلطة الأيديولوجية

تبدأ العلاقة بين الطبقات الاجتماعية في الإنتاج الإقتصادي وتمتد إلى كافة أجزاء المجتمع الأخرى. وتعتمد قوة الطبقة الرأسمالية أيضاً على قدرتها على السيطرة على الدولة؛ فبعكس الرأي القائل أن الدولة تقف بشكل حيادي «فوق» الطبقات، سأعتبر أن الدولة هي العنصر الأساس في صون هيمنة الطبقة الرأسمالية وفي السيطرة على الطبقة العاملة. ولا تمارس هذه السلطة السياسية على نحو نموذجي من قبل الرأسماليين، بل من قبل حلف بين الرأسماليين والآخرين الذين يعتبرون أن مصالحهم مرتبطة مع الرأسمال؛ العديد من العمال المهنيين، على سبيل المثال، ويمكننا الإشارة إلى هذا الحلف بوصفه الكتلة المهيمنة.

وتكون سلطة الدولة؛ وهي تتضمن الحكومة وقيادة الشرطة والجيش والإدارة المدنية وغير ذلك، سلطة فاصلة في فترة الأزمات. غير أنه في شروط حياة أكثر طبيعية في المجتمع الرأسمالي تقوم سلسلة كاملة من المؤسسات الاجتماعية مثل مؤسسة التعليم والقانون والأديان ووسائل الإعلام وحتى العائلة، بشكل جماعي ومتضافر في صون استمرارية هيمنة الطبقة الرأسمالية. وغالباً لا يملك الناس السلطة في هذه المؤسسات الاجتماعية عن طريق الصلات المباشرة مع الطبقة الرأسمالية. لتأمل مثلاً في سلطات مؤسسة التعليم المحلية ومديري المدارس والمدرسين ذوي المكانة المسؤولين عن معظم ما يجري في المدارس. ومع ذلك فإن تحليل الطريقة التي يوجه بها التعليم والمؤسسات الأخرى الأطفال للتكيف مع نظام علاقات الطبقات القائم والإقرار بها هو أمر مقنع تماماً.

ونستطيع توضيح هذا الأمر جزئياً من خلال الناس الذين يملكون السلطة في المؤسسات ويعتبرون غالباً أن مصالحهم مرتبطة مع الرأسمالية. بيد أن العامل الأكثر دلالة هو الأيديولوجيا. فالممارسات المؤسساتية التي يركز عليها الناس دون إعمال الفكر فيها كثيراً ما تجسد، بهذا الشكل أو ذاك، الافتراضات التي تشرعن علاقات السلطة القائمة. وغالباً يمكننا النظر إلى الممارسات التي تبدو كونية وذات حس سليم على أنها قد نشأت في الطبقة المهيمنة أو الكتلة المهيمنة وأضيفت عليها الصفة الطبيعية فيما بعد. وحيثما تكون أنماط الممارسة، وفي كثير من الحالات أنماط الخطاب، مؤدية لوظيفة ترسيخ علاقات السلطة غير المتكافئة بهذه الطريقة، سأقول إنها تؤدي هذه الوظيفة أيديولوجياً. والسلطة الأيديولوجية؛ أي سلطة إبراز ممارسات معينة بوصفها ممارسات كونية وذات حس سليم، هي تنتم ذات دلالة للسلطة الاقتصادية والسياسية، ولها دلالة خاصة هنا لأنها تمارس في الخطاب. وبتعبير عامة، ثمة طريقتان يمكن لأولئك الذين يملكون زمام السلطة ممارسة سلطتهم وحمايتهم من خلالهما؛ أعني من خلال إكراه الآخرين على التلاؤم معهم عبر الإقرار التام بممارسة العنف الجسدي وإن أدى إلى الموت، أو من خلال الظفر بقبول الآخرين، أو على الأقل رضوخهم، لحيازتهم السلطة وممارستهم لها. وبايجاز، إما من خلال الإكراه أو القبول. ويظهر الإكراه والقبول في الممارسة بأشكال لا حصر لها من التركيبات. فالدولة تشمل القوى القمعية التي قد تُستخدم لممارسة الإكراه إذا تطلب الأمر ذلك، غير أن أية طبقة حاكمة ترى في ممارسة حكمها من خلال القبول إن أمكن أمراً أقل كلفة وأخف وطأة وخطورة. والأيديولوجيا هي الآلية الأساسية للحكم من خلال القبول، ولأن الخطاب هو الأداة المفضلة لدى الأيديولوجيا، فهو ذو أهمية اجتماعية كبيرة في هذا السياق.

تأمل ثانية في مكان عملك، أو مكان دراستك، أو أية مؤسسة أخرى تعرفها من حيث التوازن القائم بين الإكراه والقبول، القوة والأيديولوجيا، في صون السيطرة الاجتماعية. هل يمكنك تمييز أنماط خطاب خاصة لها أهمية أيديولوجية في «الحكم من خلال القبول»؟.

علاقات السلطة وعلاقات الطبقات والصراع الاجتماعي

لا يمكننا اختزال علاقات السلطة إلى العلاقات الطبقيّة. إذ توجد علاقات سلطة بين المجموعات الاجتماعية في المؤسسات، كما رأينا، وثمة علاقات سلطة بين النساء والرجال وبين المجموعات

الإثنية وبين الشباب والشيوخ، وهي ليست علاقات محددة بمؤسسات معينة. وتنبع إحدى مشاكل تحليل الرأسمالية المعاصرة من كيفية فهم الصلة بين العلاقات الطبقية وأنماط العلاقات الأخرى هذه. فمن جهة، ليس ثمة صلة شفافة بسيطة بين هذه العلاقات تبرر اختزال العلاقات الأخرى إلى العلاقات الطبقية، وذلك من خلال اعتبارها مجرد تعابير غير مباشرة عن الطبقات. ومن جهة أخرى، تحدد العلاقات الطبقية طبيعة المجتمع ولها تأثير نافذ وجوهري في جميع جوانبه بما فيها هذه العلاقات الأخرى. لذلك من غير الملائم أن نعتبر النوع (ذكر أو أنثى) والعرق وغير ذلك بوصفها علاقات متوازية تماماً مع الطبقة. وسأعتبر أن للعلاقات الطبقية مركزاً أكثر جوهرية من العلاقات الأخرى، وبوصفها تضع بارومترات تكون العلاقات الأخرى مجبرة على التطور ضمن حدودها، وهي بارومترات واسعة بما يكفي لإفساح المجال لخيارات عدة، غير أن العوامل المحددة المستقلة بذاتها تقلصها إلى العلاقة المعنية موضوع البحث.

وعلاقات السلطة هي دوماً علاقات صراع، وأنا أستخدم المصطلح هنا بمعناه التقني الذي يشير إلى السيرة التي تنخرط وفقاً لها المجموعات الاجتماعية ذات المصالح المتباينة مع بعضها البعض. ويجري الصراع الاجتماعي بين مجموعات ذات فئات متعددة؛ أي بين النساء والرجال، السود والبيض، الشباب والشيوخ، والمجموعات المهيمنة والمهيمنة عليها في المؤسسات الاجتماعية وغير ذلك. ولكن، كما أن العلاقات الطبقية هي أكثر العلاقات جوهرية في المجتمع الطبقي، كذلك الصراع الطبقي فهو أكثر أشكال الصراع جوهرية. والصراع الطبقي مسألة ضرورية ومتأصلة في النظام الاجتماعي الذي يعتمد في زيادة معدل الربح وسلطة الطبقة الواحدة إلى حده الأعلى، على زيادة استغلاله وهيمنته على الآخرين إلى حده الأعلى. وقد يكون الصراع الاجتماعي أكثر أو أقل شدة وقد يظهر بأشكال علنية إلى هذا الحد أو ذاك، إلا أن جميع التطورات الاجتماعية وأية ممارسة للسلطة تجري في ظل شروط الصراع الاجتماعي. وينطبق هذا على اللغة أيضاً، فاللغة هي موقع الصراع الطبقي ورهانه، ويجب على أولئك الذين يمارسون السلطة من خلال اللغة أن ينخرطوا باستمرار في الصراع مع الآخرين ليدافعوا عن مراكزهم (أو ليخسروها).

التغيرات في الرأسمالية

لقد مرت الرأسمالية بتغيرات عدة منذ القرن التاسع عشر. فقد ميّز ماركس في تحليلاته الاقتصادية ميلاً نحو الإحتكار؛ ميلاً نحو تركيز الإنتاج في يد عدد يتناقص أبداً من الوحدات التي تكبر دائماً. وأصبح هذا الميل أكثر علنية مع مرور الزمن، فقد أصبح المقياس الآن عالمياً؛ إذ يسيطر عدد صغير نسبياً من الشركات متعددة الجنسية على الإنتاج في العالم الرأسمالي في الوقت الحاضر. وفي الوقت نفسه، توسع مجال الاقتصاد الرأسمالي بشكل تدريجي حدّ أنه أخذ على عاتقه جميع جوانب الحياة التي كان يُنظر إليها سابقاً على أنها منفصلة تماماً عن الإنتاج. وتوسع نطاق السلعة من كونها «سلعة» ملموسة إلى جميع أصناف السلع غير الملموسة؛ من الدروس التربوية إلى العطل مروراً بالتأمين الصحي، وحتى تشييع الجنازات، التي تباع وتشتري في السوق الحرة وكأنها على

شكل علب مثل مسحوق الغسيل. لا بل إن استهلاك السلعة قد خضع لتركيز أشد يمكننا تلخيصه بمصطلح النزعة الاستهلاكية. وكنتيجة لذلك، تعدى الاقتصاد وسوق السلعة بشكل هائل على حياة الناس بما فيه، وخاصة عبر وسيط التلفزيون، حياتهم «الخاصة» في المنزل وفي كنف الأسرة. أما الميل الآخر الذي كان يحدث بتوازٍ مع الميل نحو الإحتكار، فهو تزايد سيطرة الدولة والمؤسسة على الناس عبر أشكال متنوعة من البيروقراطية. فمن جهة، باتت الدولة تتدخل على نحو متزايد لخلق الشروط الملائمة لعمل الشركات متعددة الجنسية الهادئ، وذلك بالسيطرة على تداول العملة والسيطرة على التضخم المالي وفرض القيود على الأجور وعلى قدرة الإتحادات التجارية للقيام بالفعل الصناعي وما إلى ذلك. ومن جهة أخرى، توسعت وبشكل حاد، دائرة تعرض أفراد «الجمهور» للتدقيق البيروقراطي كجانب عكسي للإعلانات التي يحصل عليها الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة له.

هل يمكنك إيجاد أمثلة عن توسع نطاق السلعة؟ إبحث خاصة عن الحالات التي امتدت فيها لغة السلع إلى مجالات أخرى (مثلاً، «إنها فكرة عظيمة، ولكن هل يمكنك بيع مثل تلك الأفكار إلى الناس؟ وهل سيشترونها، وبالطبع لا يهم كيفية رزْمِك لها؟»).

تحليل المجتمع وتحليل الخطاب

سأعرض الآن بتعابير عامة بعض علاقات التحديد بين خصائص المجتمع الرأسمالي الحديث وخصائص أنظمة الخطاب والتي قد يكون من المفيد القيام بدراستها. وما سأعرضه في ما يلي مبني على تصوّراتي عن بريطانيا الحديثة.

لقد شدّت على أهمية الأيديولوجيا من حيث الطريقة التي تساهم بها المؤسسات الاجتماعية المتنوعة في تعزيز موقع الطبقة المهيمنة. فالمجتمع الحديث يتميز باندماج المؤسسات الاجتماعية الشديد في مهمة الحفاظ على هيمنة الطبقة. وبشكل متوافق قد يتوقع المرء درجة عالية من الاندماج الأيديولوجي بين أنظمة الخطاب المؤسساتية داخل أنظمة الخطاب المجتمعية. وأعتقد أن المرء قادر على فهم هذا. فعلى سبيل المثال هناك أنماط خطاب أساسية محددة تجسّد الأيديولوجيات التي تُشرَعِن، بهذا الشكل المباشر أو ذاك، العلاقات المجتمعية القائمة والتي تكون بارزة تماماً في المجتمع الحديث حدّ أنها «استعمرت» أنظمة خطاب مؤسساتية متعددة. وهي تشتمل على خطاب الإعلانات وخطاب إجراء المقابلات وخطاب الاستشارة والعلاج. فالإعلانات مثلاً تجعل من جمهور السكان جزءاً لا يتجزأ من نظام السلعة الرأسمالي حيث تختار لهم الدور الشرعي لا بل المرغوب فيه بوصفهم «مستهلكين».

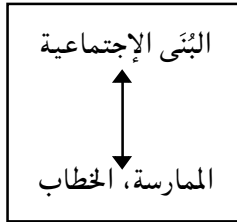
واقترحتُ أيضاً في ما تقدم علاقة خاصة بين الأيديولوجيا وممارسة السلطة من خلال القبول من حيث تباينه عن الإكراه. وأعتقد أن ممارسة السيطرة الاجتماعية في المجتمع الحديث تتزايد بشكل تدريجي، حيثما أمكن، من خلال القبول. وغالباً تكون هذه المسألة مسألة إدماج الناس في أجهزة السيطرة التي حدث أن اعتبروا أنفسهم جزءاً منها (أي بوصفهم مستهلكين أو مالكي أسهم في

«ديمقراطية امتلاك الأسم»). وبما أنّ الخطاب هو أداة الأيديولوجيا المفضّلة، ومن ثمّ الأداة المفضّلة للسيطرة من خلال القبول، ربما ينبغي أن نتوقع تغيرات كمية في دور الخطاب في تحقيق السيطرة الاجتماعية. إذ أنّ جرعات «الأخبار» المستمرة التي يتناولها الناس يومياً هي واقعة لها دلالتها في السيطرة الاجتماعية وهي تفسّر نسبة دلالتها أيضاً في متوسط انخراط المرء اليومي في الخطاب. غير أن الاعتماد المتزايد على السيطرة من خلال القبول هو أمر يحتمل أن يكون له جذوره في أمر آخر، ألا وهو سمة الخطاب المعاصر النوعية؛ أي نزوع خطاب السيطرة الاجتماعية نحو المساواتية الزائفة ونزع علامات النفوذ والسلطة السطحية. ويجد المرء هذا في أنظمة الخطاب المتنوعة مثل الإعلان والتعليم وبيروقراطية الحكم.

ديالكتيك البنى والممارسات

والعلاقة بين الخطاب والبنى الاجتماعية ليست علاقة ذات اتجاه واحد بالشكل الذي اقترحه حتى الآن. فضلاً عن أن الخطاب الذي يتحدّد بالبنى الاجتماعية، له تأثيراته على هذه البنى وله إسهامه في تحقيق الاستمرار والتغيير الاجتماعيين. ولأنّ العلاقة بين الخطاب والبنى الاجتماعية هي علاقة ديالكتيكية بهذا الشكل يضطلع الخطاب بمثل هذه الأهمية في علاقات السلطة والصراع عليها؛ فسيطرة مالكي السلطة المؤسساتية والمجتمعية على أنظمة الخطاب هي إحدى العوامل التي تمكّنهم من الحفاظ على سلطتهم.

لنبدأ من نظرة أكثر عمومية عن العلاقة بين الممارسة الاجتماعية والواقع. فالممارسات الاجتماعية لا «تعكس» واقعاً مستقلاً عنها ليس إلّا، بل إنّ علاقتها مع الواقع هي علاقة فعّالة وتغييرية. والعالم الذي تعيش فيه الكائنات الإنسانية هو عالم خلقه الإنسان إلى حد كبير، عالم تشكّل من خلال الممارسة الاجتماعية. ولا يسري هذا على العالم الاجتماعي فحسب، بل يسري أيضاً على ما ندعوه عادة بـ «العالم الطبيعي»، إذ أنّ جوهر النشاط البشري يكمن في أنه يبتدع أسباب حياة الناس من خلال تحويل العالم الطبيعي. ويقدر ما يتعلق الأمر بالعالم الاجتماعي، فإنّ البنى الاجتماعية لا تحدد الممارسة الاجتماعية فحسب، بل هي أيضاً نتاج لها. وبمزيد من التحديد، لا تحدد البنى الاجتماعية الخطاب فحسب، بل هي نتاج للخطاب أيضاً.



الشكل (٣) البنى الاجتماعية والممارسة الاجتماعية

مثال: مواقع الذات في المدارس

لنجعل هذا الادعاء أكثر عينيّة من خلال الرجوع إلى مثال عن البنية الاجتماعية لمؤسسة اجتماعية؛ وأقصد بها المدرسة، فللمدرسة نظام اجتماعي ونظام خطاب تنخرط ببناء مميز لـ «حيّزها الاجتماعي» في مجموعة من المواقف التي يجري فيها الخطاب (مثل، الصف والاجتماع ووقت اللعب وجلسات هيئة الأساتذة... إلخ) وفي مجموعة من «الأدوار الاجتماعية» المعترف بها والتي يتقاسمها الناس من خلال الخطاب (مثل، المدير والمعلم والتلميذ وهيئة الطلاب الإدارية... إلخ) وفي مجموعة من غايات الخطاب المصدّق عليها؛ أي التعليم والتدريس والفحص والحفاظ على السيطرة الاجتماعية، هذا فضلاً عن مجموعة من أنماط الخطاب. وللتأكيد على «الأدوار الاجتماعية» أو ما أفضّل أن أدعوه بمواقع الذات (سأشرح المصطلح عمّا قريب) دلالة أنّ المعلم والتلميذ هما ما يقومان بفعله. فأنماط خطاب غرفة التدريس تؤسّس موقع الذات للمعلّمين والتلاميذ؛ ومن خلال شغل هذه المواقع ليس إلا، يصبح المعلّم معلّماً والتلميذ تلميذاً. إنّ شغل مواقع الذات هو بشكل أساسي مسألة القيام «أو عدم القيام» بأشياء معيّنة تماشياً مع حقوق الخطاب وواجبات المعلّمين والتلاميذ؛ أي ما يُسمح به وينبغي أن يقوله كلّ واحد منهم وما لا يُسمح ولا ينبغي أن يقوله، داخل نمط الخطاب ذاك. إذن، هذه هي الحالة التي تقوم فيها البنى الاجتماعية، في شكل خاص من أعراف الخطاب، بتحديد الخطاب. غير أنّها أيضاً الحالة التي يقوم فيها المعلّمون والتلاميذ، من خلال شغلهم مواقع ذات معيّنة، بإنتاج هذه المواقع؛ ولأنّ هذه المواقع مشغولة ليس إلا، تستمر في كونها جزءاً من البنية الاجتماعية. وبذا يقوم الخطاب بدوره في إعادة إنتاج البنية الاجتماعية.

الذات

غير أنّ ما شرحته الآن هو حلقة مغلقة؛ فأنماط الخطاب تحدّد ممارسات الخطاب، التي بدورها تعيد إنتاج أنماط الخطاب. في حين أن مفهوم إعادة الإنتاج هو أكثر تعقيداً وأكثر أهمية ودلالة من الناحية الاجتماعية. ولفهم هذا الأمر سننظر في اختياري لمصطلح مواقع «الذات» بدلاً عن «الدور الاجتماعي». فالدوات أيضاً «التباس موقّ» كذا قد رأيناه في الممارسة والخطاب على الرغم من اختلاف سياقه هنا. إذ أنّ الذات لها دلالة تشير إلى أحد ما يزرع تحت سلطان سلطة سياسية، وبالتالي فهو سلبي ومُكَيّف؛ غير أنّ ذات الجملة [أي فاعل الجملة] يكون عادة فاعلاً إيجابياً، فهو الذي «يقوم» بالفعل، وهو لهذا السبب متورط في الفعل الاجتماعي.

والذوات الاجتماعية، كما أشرت سابقاً، مجبرة على العمل ضمن حدود مواقع الذات المؤسّسة في أنماط الخطاب. وهي بهذا المعنى فاعل سلبي؛ ولكن، لأنّ الذوات مجبرة بهذا الشكل فحسب، يمكنها أن تفعل كأدوات اجتماعية. وكما ذكرت آنفاً، أن تكون مجبراً هو شرط مسبق لأن تكون قادراً على الفعل. فالأدوات الاجتماعية أدوات إيجابية ومبدعة. ويمكنك مراجعة إصراري على أنّ الخطاب «والممارسة بشكل عام» يرتكزان على أنماط الخطاب أكثر من كونهما تحقيقاً ميكانيكياً لها. ويمكنك

مراجعة اقتراحي القائل أن الخطابات تتركز إجمالاً على تركيبة من أنماط الخطاب. وأنماط الخطاب هي مرجع للذوات، غير أن عملية تركيبها بما تتطلبه الحاجات الاجتماعية المتغيرة باستمرار وبما يتطلبه تناقض المواقف الاجتماعية الواقعية هي عملية إبداعية.

ويتطلب مصطلح إعادة الإنتاج بدوره بعض التعليق. إذ كلما قام الناس بإنتاج أو تأويل الخطاب فهم بالضرورة يرتكزون على أنظمة الخطاب وعلى جوانب البنية الاجتماعية الأخرى، المذوّنة في «موارد الأعضاء» الخاصة بهم. وتتشكل باستمرار هذه البنى من جديد في الخطاب والممارسة من خلال الارتكاز عليهما. وبهذا المعنى يكون الخطاب، والممارسة بوجه عام، نتاج البنى ومنتجها. وسيرورة التشكل من جديد (أي إعادة الإنتاج) من خلال الارتكاز عليها هي ما أشرت إليه على أنه إعادة إنتاج، غير أنه قد تنتج البنى من جديد دون تغيير فعلي، أو قد يتم إنتاجها من جديد (من خلال التركيب المُبدع الذي أشرت له سابقاً) في أشكال معدّلة. وقد تكون عملية إعادة الإنتاج مقاومة للتغيير ومساندة للثبات، أو قد تكون بشكل أساسي متحوّلة ومُحدثة التغيّرات.

إنّ علاقات السلطة التي تسود بين القوى الاجتماعية، والطريقة التي تتطوّر بها هذه العلاقات في سياق الصراع الاجتماعي هي المحدّد الأساسي للطبيعة المحافظة أو التحويلية لإعادة إنتاج في الخطاب. وهكذا، فقد اقترحت أن أنظمة الخطاب تجسّد افتراضات أيديولوجية، وهذه الافتراضات تُعزّز وتُشرعن علاقات السلطة القائمة. فإن حدث انزياح في علاقات السلطة من خلال الصراع الاجتماعي، سنتوقع التحوّل في أنظمة الخطاب. وعلى العكس، إن بقيت علاقات السلطة ثابتة نسبياً قد يُضفي هذا الثبات سمة محافظة على إعادة الإنتاج. ولكن، قد لا تكون هذه هي الحالة بالضرورة، لأنه حتى وإن بقيت علاقات السلطة ثابتة نسبياً، فهي تحتاج أن تتجدد نفسها في عالم يتغيّر باستمرار، وقد يكون تحوّل أنظمة الخطاب بهذا الشكل ضرورياً حتى بالنسبة للمجموعات المهميمنة اجتماعياً كي تحافظ على موقعها.

إبحث مثلاً عن التركيبات الإبداعية لأنماط الخطاب. ويُعتبر الإعلان مرجعاً جيداً إذ يتم استغلال أنماط مُتباعدة بوصفها آليات لبيع الأشياء.

إعادة إنتاج الطبقة وجداول الأعمال المحجوبة

ولكن ماذا عن الحالة التي تكون فيها جوانب البنى الاجتماعية أكثر تجريداً وانتشاراً كالعلاقة بين الطبقات الاجتماعية في مجتمع ما؟ فالعلاقات الطبقيّة تحدّد الخطاب (والممارسة الاجتماعية بوجه عام) من جهة، غير أنه يُعاد إنتاجها في الخطاب، من جهة أخرى. لكن، لا تظهر العلاقات الطبقيّة والمواقع ولا تنتج بشكل مباشر في معظم الممارسة. والصلة بين العلاقات الطبقيّة والخطابات هي صلة من النوع غير المباشر، وهي غير مباشرة على وجه الدقة من خلال أنماط خطاب المؤسسات الاجتماعية المتنوعة في مجتمع ما. فمن حيث إعادة الإنتاج يُمكننا القول، مثلاً، أن علاقات المعلّم/ التلميذ ومواقعهما المطمورة في نمط الخطاب التعليمي يُعاد إنتاجها مباشرة في الخطاب التعليمي، بينما الخطاب نفسه يُعيد إنتاج العلاقات الطبقيّة على نحو غير مباشر. الفكرة العامة إذن، هي أن مؤسسة

التعليم، إلى جانب جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، تمتلك كـ «جدول أعمال محجوب» لها إعادة إنتاج العلاقات الطبقية والبني الاجتماعية الأخرى ذات المستوى الأعلى، هذا فضلاً عن برنامجها التعليمي الصريح.

ولأنها محجوبة وغير مباشرة، فلا التحديد الاجتماعي لأنماط خطاب المؤسسات الاجتماعية المتنوعة (والتحديد الاجتماعي للخطاب بالتالي) من قبل مستويات أكثر تجريداً للبئية الاجتماعية ولا تأثيراتها على مستويات البنية الاجتماعية هذه، تكون مرئية للذوات في السياق الطبيعي للأحداث. وبكلمات بيير بورديو «لأن الفاعل لا يعرف على وجه التحديد ما يفعله، فإن ما يفعله له دلالة أكبر مما يعرفه». إن لا شفافية الخطاب (والممارسة بوجه عام) يشير لما للخطاب من أهمية اجتماعية أكبر مما قد يبدو عليه في الظاهر؛ ففي الخطاب يستطيع الناس أن يُشرعُوا (أو ينزعوا الشرعية عن) علاقات سلطة معينة دون أن يعوا ما يفعلونه. وتشير هذه اللاشفافية أيضاً إلى كل من المبدأ الأساسي للتحليل النقدي في طبيعة الخطاب والممارسة؛ فثمة أشياء يقوم بها الناس دون وعي لها، ويشير إلى الطابع الاجتماعي الكامن للتحليل النقدي بوصفه وسيلة لإثارة وعي الناس الذاتي. بقيت كلمة عن مقطع استجواب الشرطة في ضوء هذه الأفكار. أن تكون ضابط شرطة أو شاهداً لدى الشرطة هي مسألة شغل مواقع الذات التي تتأسس في الخطابات مثل خطاب (جمع المعلومات) في الاستجوابات الذي تم الارتكاز عليه في المقطع. وبقدر ما يشغل الناس هذه المواقع بشكل روتيني، بقدر ما يُعاد إنتاج شخصيتي ضابط الشرطة والشاهد المتعارف عليهما كجزء من البنية الاجتماعية لدائرة الشرطة من حيث هي مؤسسة اجتماعية. غير أن الممارسة الدنيوية والمتعارف عليها، كما هو الأمر في مقطع الاستجواب، تساهم بشكل غير مباشر في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة لمجتمعنا، وذلك من خلال إضفاء الصفة الطبيعية على التسلسل الهرمي، ومن خلال التلاعب الروتيني المتبلد بالناس لصالح الغايات البيروقراطية من الفعالية، ومن خلال صورة الشرطي بوصفه مساعداً وحامينا (بدلاً عن كونه الذراع الضارب لجهاز الدولة). ومن غير المحتمل أن الناس الذين يشاركون في مثل هذه الاستجوابات، بما فيه ضباط الشرطة، يدركون بوجه عام هذه التأثيرات التوالية.

فكر في مؤسسة اجتماعية تعمل فيها بنفسك في ضوء ما قلته في هذا الجزء. ما هي مواقع الذات الأساسية التي يشغلها الناس في الخطاب؟ ركز اهتمامك على أحد مواقع الذات هذه، وقد تكون إحدى المواقع التي تشغلها بنفسك، فما الذي يسمح لك أن تجبر على القيام به أو عدم القيام به في الخطاب الذي يميز موقع الذات؟ وأخيراً، فكر في مدى إمكانية هذه المؤسسات في إعادة إنتاج بنية اجتماعية ذات مستوى أعلى مثل العلاقات الطبقية بوصفها جزءاً من «جدول أعمال محجوب».

خلاصة واستنتاجات

اقترحت في هذه الدراسة أنه ينبغي على الدراسة اللغوية النقدية أن تجعل من اللغة لغة مفهوماتية بوصفها شكلاً من أشكال الممارسة الاجتماعية، أو ما دعوته بالخطاب؛ وأنه ينبغي عليها أن تركز

على كل من تحدد الخطاب بالبُنى الاجتماعية، وتأثيرات الخطاب على المجتمع من خلال إعادة إنتاجه للبُنى الاجتماعية. ولا يرتبط كل من تحدّد الخطاب وتأثيراته مع عناصر في حالات الخطاب الاجتماعية فحسب، بل يرتبطان كذلك مع أنظمة الخطاب التي هي جوانب خطابية للأنظمة الاجتماعية على المستوى المجتمعي وعلى مستوى المؤسسات الاجتماعية. ولا يكون الناس عادة مُدرّكين لتحديدات هذه المستويات وتأثيراتها، وبناءً عليه فإن مهمة الدراسة اللغوية النقدية مساعدة الناس على وعي الأسباب الكامنة وراء خطابهم وتبعاته.

لقد وضعت هذه الدراسة الأساسات النظرية لما سيتقدّم من الدراسات. وإحدى تبعات فهم اللغة بوصفها مجرد شكل معين من أشكال الممارسة الاجتماعية، قد يكون أنه ينبغي على دراسة اللغة أن تكون متزامنة أكثر مما اعتادت عليه مع إيقاع الأبحاث الاجتماعية. وسأستكشف فيما سيتقدم من الدراسات الأبعاد اللغوية للتغيرات الاجتماعية مع فكرة تحديد الدور الذي يتولاه الخطاب في بداية التغيّرات الاجتماعية وفي تطوّرها، ومن ثمّ في اندماجها وترسيخها. غير أنه علينا أن نتعمّق أكثر في العلاقة بين الخطاب والسلطة والأيدولوجيا والتي، كما اقترحت، تقع في مركز ممارسة الخطاب الاجتماعية. إذاً، هدفنا هو التركيز على السلطة والأيدولوجيا في علاقتهما مع الخطاب.

ترجمة : رشاد عبد القادر

* هذه المقالة فصل من كتاب Language & Power by: Norman Fairclough الصادر عام ١٩٨٩ عن LONGMAN، لندن.